عنوان المداخلة:

دور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في تطوير المناطق الصناعية بالجزائر

د. طبايبية سليمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 -قالمة

أ/ شبلي دنيا
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص:

تعتبر المناطق الصناعية بديل إستراتيجي لبرامج التنمية الإقتصادية، نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية الصناعية وتشجيع وترقية الإستثمار، كذلك توسيع نطاق تأسيس الصناعات، ومن أجل تمكين المؤسسات والمناطق الصناعية من رفع مستوى تنافسيتها وتحقيق الأهداف التنموية، قامت الدولة ضمن خططها التنموية بتطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات والمناطق الصناعية وهذا بهدف ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة وعصرنة المحيط الصناعي.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، القطاع الصناعي، التنمية.

Résumé :

Les zones industrielles sont considérées comme une alternative stratégique du développement traditionnel, et ce en raison de leurs importance dans la réalisation du développement industriel et dans l'encouragement et la promotion de l'investissement, ainsi que dans l'élargissement de l'implantation d'industries, et, afin de permettre aux entreprises et zones industrielles de relever leur niveau de compétitivité et d'atteindre les objectifs de développement, l'état à appliquer dans le plan de développement le programme national de mise à niveau des entreprises et des zones industrielles et ce dans le but de développer et de promouvoir les industries les plus compétitives et de moderniser l'environnement industriel.

Les mots clés : Zones industrielles, Le programme national de mise à niveau des entreprises industrielles, secteur industriel, développement.

مقدمة:

تثبت تجارب الدول المتقدمة أن العلاقات التعاونية والآداء المشترك يظهر أكثر عندما تعمل مختلف المؤسسات في أماكن متقاربة، لذلك ظهرت فكرة المناطق الصناعية لتحقيق آداء تنافسي عالمي في ظل النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وتشكل المناطق الصناعية إداة فعالة لعملية التنمية الصناعية، ذلك من خلال دورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة، وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الإقتصاد الوطني ويهيئ المناخ لتشجيع وترقية الإستثمار.

إن القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الإقتصادية الأخرى، شهد عدة تغيرات ناتجة عن ظاهرة العولمة وإنفتاح الأسواق العالمية وعولمة الإنتاج، ومن أجل تمكين القطاع الصناعي من التنافس محليا ودوليا، تبنت الدولة ضمن خططها التنموية برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصناعية كإستراتيجية وطنية تستهدف تنمية القطاعات الصناعية وتعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في تطوير المناطق الصناعية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إل محاولة معرفة:

1- أهمية قيام المناطق الصناعية والمزايا المترتبة عليها؛
2- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية وأثره على مساهمة المؤسسات الصناعية في عملية التنمية؛
3- إستراتيجية الجزائر المعتمدة لترقية القطاع الصناعي.

منهج الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوطني التحليلي لتغطية الجانب النظري للدراسة، ومنهج دراسة حالة وذلك بالإسقاط على الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

بغرض توضيح ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الصناعية؛
المحور الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية؛
المحور الثالث: دراسة نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية وإستراتيجية الدولة لترقية القطاع الصناعي.

المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الصناعية

يحظى مفهوم المناطق الصناعية في الآونة الأخيرة بأهمية متزايدة في معظم دول العالم، ذلك من خلال تبنيها برامج المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية كإستراتيجية لرفع مستوى نمو وتنافسية إقتصاداتها.

أولا: ماهية المناطق الصناعية

1- النشأة والتعريف:

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية حيث تمركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والإقتصادي لتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية الرومانية، إلا أن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشيستر بالمملكة المتحدة عام 1896م، ولحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1899م، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في العام 1904م، ولم تأخذ هذه الظاهرة في الإنتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت كل من الدول المتقدمة والدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية[1].

وظهر أول تعريف واضح لمفهوم المناطق الصناعية سنة 1990م، من طرف البروفيسور مايكل بورتر، الذي عرفها على أنها عبارة عن التقارب الجغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة في مجال معين من خلال علاقات إرتباطية وتكاملية، كما وجد أن أفضل بيئة للمؤسسات هي بيئة التجمعات الصناعية[2].

كما تعرف المناطق الصناعية على أنها عبارة عن:

- تجمعات جغرافية محلية، إقليمية أو عالمية لعدد من المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل فيما بينها بشكل رأسي أو أفقي في علاقة تكامل وتشابك[3]؛
- قطعة أرض واسعة تطور وتقسم لاستعمال المشاريع الصناعية وتكون تحت سيطرة فرد أو مؤسسة الذي يمكن أن يقوم ببناء مواقع صناعية للبيع أو للتأجير للمستأجر أو للمالك، وتأجير المواقع للمؤسسات الصناعية لإقامة مصانعها الخاصة[4]؛
- تجمع يضم مجموعة من المؤسسات تربطها عوامل مشتركة كإستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الإشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية[5].

ولقد ويوفر العمل ضمن المناطق الصناعية مجموعة من المزايا من بينها:

- التقليل من تكاليف التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير[6]؛
- تركيز الخبرات الفنية، البشرية والتكنولوجية؛
- حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مزايا الحجم الكبير، وذلك نتيجة تخصص كا وحدة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج؛
- تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة[7]؛
- زيادة القدرة الإبتكارية وتطوير القدرات الإنتاجية وتركيز الجهود في النشاطات مرتفعة القيمة المضافة بدلا من توزيعها على عدد من الأنشطة الإقتصادية[8]؛
- الحصول على الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام؛
- تسهيل الوصول إلى العمالة المدربة والموردين المتخصصين؛
- إكتساب المعرفة من خلال سهولة تبادل المعلومات ومنها سرعة الإستجابة للتغيرات في الصناعة[9].

كما تكمن أهمية إقامة المناطق الصناعية في[10]:

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والإستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها؛
- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها، حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركز الإستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الإقتصادي؛
- رفع مستوى الإقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وجذب الخبرات العلمية والفنية؛
- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية؛
- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور.

2- أنواع المناطق الصناعية[11]: تأخذ المناطق الصناعية أحد الأنواع الآتية:

2-1 العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية): هي تجمعات جغرافية، محلية، إقليمية أو عالمية لعدد من المؤسسات المتقاربة ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة، بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية.

2-2 التكتل الصناعي الحضري: عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة في منطقة حضرية واحدة ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

2-3 مجمعات الإستقطاب الصناعية: هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الإبتكار والإندفاع، تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح

مركزا لجذب العمل ورؤوس الأموال والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجيا الحديثة.

2-4 المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة: وهي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقد صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث، التدريب، الإختبار، التحليل، التقييس والتطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرات السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

2-5 المجمعات الصناعية الريفية: تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة أو المتنوعة، تتبنى السعات الكبيرة الإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها: صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان، تأخذ كذلك شكل صناعات كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية وتتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية، الشكل الثالث للمناطق الصناعية الريفية هي صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي وتكون متخصصة في مجالات أوسع من صناعات النوع الأول، وتكون أيضا على شكل منشآت صغيرة متنوعة الأهداف وتعمل في اختصاصات محددة.

ثانيا: العلاقات الصناعية داخل المناطق الصناعية:

ترتبط المناطق الصناعية في تطبيقاتها بطبيعة العلاقات الصناعية للمؤسسات التي تكون داخلها، وتتمثل فيما يلي:

1- التعاقد من الباطن:

يقصد بالتعاقد من الباطن قيام أحد الوحدات الإنتاجية بإنتاج المنتج النهائي أو بعض أجزائه لصالح وحدة أخرى، تبعا لما يتم الاتفاق عليه، ويمثل التعاقد من الباطن أحد أشكال التعامل بين المؤسسات المكونة للمنطقة الصناعية، ويأخذ التعاقد من الباطن الأشكال الموالية:

- التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية (تكامل أفقي)؛
- التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص (تكامل رأسي)؛
- تتخصص الشركات في نفس المرحلة أو الحلقة من سلسلة القيمة المضافة.

2-التزويد الخارجي:

حيث يقوم المنتج الأصلي بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وهو يمثل شكلا من أشكال الاعتماد العمودي بين المؤسسات.

يتميز هذا الأسلوب بمايلي:

- تمكين المنتج الأصلي من توزيع عملية الإنتاج خاصة التي تتطلب عمالة كثيفة ومكلفة؛
- زيادة الإنتاجية عن طريق التركيز في إنتاج المراحل النهائية للسلع؛
- التقليل من النفقات[12].

3-التحالفات الإستراتيجة:

تقوم المؤسسات بما يسمى بالتحالفات الإستراتيجية لما توفره من مزايا التشارك في الحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجية والمعلوماتية، ومن ثمة توفير تكاليف القيام بهذه العمليات، وتمثل هذه التحالفات علاقات صناعية داخل المنطقة الصناعية وخارج مجال الإنتاج، خاصة بالنسبة للمناطق الصناعية المتطورة عالميا، والمميز في هذا النمط أنه لايتطلب وجود بيئة أعمال ناضجة ومتطورة حتى يمكن أن تتجه إليه المؤسسات غير أنه يستدعي وجود قاعدة تشريعية وقانونية كفأة تتم الاستفادة منه.[13]

ثالثا: آليات عمل المناطق الصناعية:

تقوم آلية عمل المناطق الصناعية على خمسة مبادئ أساسية تتمثل في التركيز الجغرافي، التخصص، الإبتكارات، المنافسة والتعاون، تؤثر هذه الآليات على المنطقة الصناعية والمؤسسات العاملة فيها و يؤدي تضافرها إلى الوصول بالمنطقة إلى تحقيق التنافسية المرجوة ودرجة عالية من التطور.

1) **التركيز الجغرافي**: يعتبر أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل المناطق الصناعية، حيث تجتمع المؤسسات في مكان محدود، نظرا لوجود مزايا ملموسة كالموارد الطبيعية أو البنية التحتية، تهدف هذه المؤسسات من خلال هذا التجمع إلى خفض التكاليف، تحقيق مزايا الحجم،الحصول على عمالة ماهرة وتكنولوجيا حديثة بالإضافة إلى القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها.[14]
2) **التخصص**: إن تخصص المؤسسات في نشاطاتها يؤدي إلى تطوير المنتجات وبالتالي نجاح التجمع الصناعي ، غير أن هذا لا يعني إنغلاق التجمع على نفسه، فإرتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يطوره وربما يثمر منتجات جديدة .
3) **الإبتكارات**: يعتبر الإبتكار المقياس الحقيقي لحيوية المنطقة الصناعية، فإستمرار المؤسسة وبقاءها أصبح مرهونا بمدى قدرتها على الإبتكار والإبداع[15] .
4) **المنافسة**: هي من أهم مبادئ التجمع، فبوجود المنافسة بين المؤسسات يضمن الحفاظ على زخم النشاط في المنطقة الصناعية، كما تعتبر حافزا نحو المزيد من البحث والتطوير

والإبتكار لإيجاد تخصصات ونشاطات جديدة، بالإضافة إلى تنشيط البحث العلمي و رفع مستوى القدرات والكفاءات البشرية[16].

5) **التعاون**: وهومبدأ لا يتناقض مع المبدأ السابق نمو مؤسسة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه المؤسسة على منتجات المؤسسات الموردة لها، ومع تطور المنطقة تتعزز علاقات التبادل بين مؤسساتها وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس، كما أن الروابط التي توجدها المنطقة بين بعض المؤسسات من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيره من أنواع التعاون يعود عليها بنفع أكبر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق وعملاء جدد.[17]

المحور الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من برامج التأهيل تستهدف بالدرجة الأولى تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين أدائها ومن بين هذه البرامج، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية.

أولا: تقديم البرنامج وأهدافه:[18]

1) **تقديم البرنامج**: يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية الذي شرع في تنفيذه سنة 2000 وإمتد إلى 2008 والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة، التي تشغل أكثر من 20 عاملا لترقية التنافسية الصناعية، من خلال تحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية وإجتماعية، وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ 04 مليار دج خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

2) **أهدافه** : يهدف هذا البرنامج إلى:

- تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة لتحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقياس والمعايير المعمول بها في القطاع وهذا على مستوى المؤسسة؛

- أما على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات إرتأت بأنها ذات أولوية وتتمثل في تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية، إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية، والقياسة القانونية)، تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والإستشارة لفائدة الصناعة .

ثانيا: إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية

يمكن حصر إجراءات إستفادة المؤسسة من برنامج التأهيل في جملة العمليات الآتية[19]:

1) تقديم المؤسسة لطلب الإستفادة.

2) إجراء الدراسة التشخيصية ووضع مخطط التنفيذ.
3) تنفيذ ومتابعة البرنامج.

1) تقديم المؤسسة لطلب الإستفادة:

تتقدم المؤسسة بطلب الإنخراط إلى مديرية التأهيل بوزارة الصناعة، ويجب أن تتوفر على جملة من المعايير التي تعتبر الأساس الذي يتم من خلاله قبولها في برنامج التأهيل والاستفادة من المساعدات التي يقدمها صندوق ترقية التنافسية الصناعية وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- المؤسسة تخضع للقانون الجزائري؛
- تنتمي المؤسسة إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية؛
- التسجيل في السجل التجاري ورقم التعريف الضريبي؛
- عدد العمال الدائمين 20 عاملا على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و10 عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية؛
- تقديم معايير الأداء المالي التالية:

- صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة؛
- نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة.

2) إجراء الدراسة التشخيصية ووضع مخطط التنفيذ:

بعد تقدم المؤسسة بطلب الاستفادة من البرنامج يتم إجراء دراسة تشخيصية ووضع مخطط لتأهيلها كما يلي:

أ) **الدراسة التشخيصية :** بعد تقديم طلب الإنخراط والإستفادة من البرنامج يتم إجراء دراسة تشخيصية من طرف مكتب دراسات يتم اختياره بحرية تامة من طرف المؤسسة قصد التعر على واقع المؤسسة التي سيتم تأهيلها، وتتم هذه الدراسة من خلال المرور بالمراحل التالية:

- تقديم معلومات حول واقع المؤسسة ؛
- تحليل المعلومات ودراسة وضعية المؤسسة؛
- وضع إستراتيجية تنمية المؤسسة.

وبعد إنهاء الدراسة التشخيصية يقدم صندوق ترقية التنافسية الصناعية بدفع 80% من تكلفة الدراسة التشخيصية لمكتب الدراسات فيما لا تتحمل المؤسسة من تكلفة الدراسة التشخيصية لمكتب الدراسات فيما لا تتحمل المؤسسة إلا 20 % من هذه التكلفة.

ب) وضع مخطط التأهيل: يسمح مخطط التأهيل بتحديد مجموع لأنشطة الضرورية في عملية التأهيل وذلك حسب طلب المؤسسة وقدرتها على تنفيذ مخطط التأهيل، ويتمثل في التأهيل التسويقي، التأهيل التكنولوجي، تأهيل خطوط الإنتاج، التأهيل المالي، والتأهيل الإداري والتنظيمي.

ج) تنفيذ ومتابعة برنامج التأهيل: يتم تنفيذ برنامج التأهيل من خلال تقديم المساعدات المالية ثم متابعة إستعمالها، ويجب التمييز بين المساعدات الممنوحة بموجب التشخيص الإستراتيجي ومخطط التأهيل، والمساعدات المتعلقة بالإستثمارات المادية أو غير المادية، ويمكن للأمانة التقنية أن تقوم بالمراقبة الميدانية لإنجاز الإستثمارات ومراقبة الوثائق والمستندات والفواتير التي تثبت العمليات الإستثمارية.

ثالثا: المساعدات المالية المقدمة في إطار البرنامج

معدلات المساعدات المالية الممنوحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية محددة كالآتي[20] :

1) الدراسة (الشاملة أوغير المعمقة):

80% من التكاليف خارج رسوم الدراسة (الشاملة أو غير المعمقة) في حدود:

- الحالة الأولى الدراسة الشاملة: مليون وخمسمائة ألف دينار جزائري (1500000)؛
- الحالة الثانية الدراسة غير المعمقة: ثمانمائة ألف دينار جزائري (800000).

2) وضع برنامج التأهيل حيز التنفيذ:

- الحالة الأولى والحالة الثانية: 80% من إجمالي الإستثمارات غير المادية خارج الرسوم
- الحالة الأولى: 10% من إجمالي الإستثمارات المادية خارج الرسوم في حدود عشرين مليون (20000000 دينار جزائري مهما كانت طريقة التمويل.

أما فيما يخص طريقة الدفع فيتم أداء المساعدات المالية المخصصة للقيام بعملية الدراسة الشاملة (وكذا غير المعمقة) مباشرة إلى مكتب الدراسات، وينفذ هذا الأداء على مرحلتين اثنتين:
30% عندما يصبح الاتفاق ساري المفعول والباقي عند الإنتهاء من الدراسة وتأكيدها.
أما المساعدات المالية الموضوعة لتنفيذ مخطط التأهيل فيتم الوفاء بها على مرحلتين كذلك: 30% بعد الإمضاء على إتفاق التأهيل، وباقي المبلغ عند تنفيذ مخطط التأهيل.
المؤسسة مطالبة بتحقيق استثماراتها في مدة أقصاها إثني عشرة 12 شهرا التي تلي الإمضاء على الاتفاق، يمكن وبصفة إستثنائية تمديد الأجل ثلاث 03 أشهر إضافية، في هذه الحالة يشكل التمديد موضوع ملحق يرفق بإتفاق التأهيل الموقع بين وزارة الصناعة والمؤسسة.

3) النفقات المرتبطة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط[21]:

تتمثل في:

- الدراسات المتعلقة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط ؛
- إنجاز أعمال تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛
- برامج التكوين الموجهة لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛
- كل النشاطات الأخرى ذات الصلة ببرامج تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

المحور الثالث: دراسة نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية وإستراتيجية الدولة لترقية القطاع الصناعي.

بعد عرض وتقديم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية، يأتي المحور الثالث كمحاولة لتقييم البرنامج ومساهمته في تطوير المؤسسات الصناعية وكذلك الاستراتيجية الجديدة المتبعدة من طرف الدولة بهدف ترقية القطاع الصناعي.

أولا: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

منذ بداية برنامج التأهيل الصناعي سنة 2001 إلى غاية 30 جوان 2010، تمثلت حصيلة البرنامج فيما يلي[22]:

1) التقييم المادي:

1-1 مرحلة التشخيص الإستراتيجي:

جدول رقم (01) : وضعية ملفات طلب الإنخراط في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

طلبات المؤسسات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع
المستقبلة	239	253	492
المقبولة	187	168	355
المرفوضة	50	86	136

المصدر: طبايبية سليمة، عناني ساسية، آثار البرامج الإستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنفتاح الإقتصادي (2001-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد يومي 11 و12 مارس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 22.

تقدمت 492 مؤسسة (منها 253 مؤسسة عمومية و239 مؤسسة خاصة) بطلبات الإنخراط، وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول 355 مؤسسة (منها 168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة)، ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من إختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل.

2-1 مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل:

فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (منها 97 مؤسسة عمومية و 78 مؤسسة خاصة) للإستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، ويمكن تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة وهي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة والتي بلغت 332 ملف إلى قصر آجال التسجيل وإتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك، وبالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد تم إتخاذ إجراءات التأهيل لـ 151 مؤسسة، بينما إقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.

كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة (الإستثمارات التي تضمنها مخطط التأهيل) 2230 منها 1273عملية لا مادية (بما في ذلك الدراسات التشخيصية)، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.

2) **التقييم المالي**: إن التقييم المالي لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية من خلال الإعتماد على عنصرين أساسيين هما:

2-1 الإيرادات: الغلاف المالي المخصص لتأهيل المؤسسات الصناعية قدر بـ 2489 مليون دينار جزائري، وهو المبلغ الذي وضع لتغطية عمليات التأهيل وهو أيضا ما يتحكم في عدد المؤسسات التي يجب أن لا يتعدى تمويلها ككل الغلاف المالي المحدد للبرنامج.

2-2 النفقات: قدرت الإعانات والمساعدات المالية المقدمة لتنفيذ كل مراحل وعمليات برنامج التأهيل بـ 2753 مليون دينار جزائري حيث قدر لكل مؤسسة 19 مليون دينار جزائري كمعدل متوسط، وتم الإستفادة من مجموع النفقات كالآتي:

- 1367 مليون دينار جزائري مخصصة لتمويل 1133عملية لا مادية وتضم كذلك الدراسات التشخيصية؛
- 1386 مليون دينار جزائري لتمويل794عملية مادية.

والملاحظ من مقارنة الإيرادات المخصصة لتمويل البرنامج والتي حددت بـ 2489 مليون دج أنها أكبر من النفقات التي تعهد بها صندوق ترقية التنافسية الصناعية والتي وصلت إلى 2753 مليون دج، ما يدل على أن الغلاف المالي المحدد للبرنامج ضئيل ولا يتوافق مع الأهداف المرجو بلوغها.

3) **تقييم مستوى الإستثمارات المحققة**:

لقد تم التخطيط لإنجاز عدد معين من الإستثمارات اللامادية، وعدد من الإستثمارات المادية، لكن ما انجز على أرض الواقع يبقى مخالفا لما خطط له، حيث أن نسبة الإستثمارات المحققة تمثل نصف عدد الإستثمارات التي خطط لتنفيذها وقدرت بـ 50.56% ، حيث كانت نسبة الإستثمارات

المادية المنجزة 54.25% من إجمالي الإستثمارات المادية المتوقع إنجازها، أما نسبة الإستثمارات اللامادية المنجزة فكانت 47.71% من إجمالي الإستثمارات اللامادية المتوقع إنجازها.

وعند مقارنة الإستثمارات المنجزة بالإستثمارات المتوقع إنجازها يظهر أنها لا تتعدى النصف، وهذا يدل على عدم إستغلال جميع المبالغ المستحقة لتنفيذ هذه الإستثمارات المسطرة ضمن مخططات تأهيل المؤسسات[23].

ثانيا: أثر برنامج التأهيل على مساهمة المؤسسات الصناعية في التنمية.

تسعى الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى زيادة معدل النمو وتحقيق التنمية، ولتقييم مدى فعالية هذا البرنامج لابد من معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المسطرة.

1) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام:

شهد القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2010 معدلات نمو موجبة تراوحت ما بين 0.3% و1.9% بإستثناء سنتي 2006-2010 التي سجل فيها معدلات سالبة قدرت بـ (0.5-) و(2.5-) على التوالي.

جدول رقم (02): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2010

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصناعات الإستخراجية	1616.3	1443.9	1477	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4
نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام	39.2	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.7	45.1	31.0	34.7
الصناعات التحويلية	290.8	351.2	337.6	355.4	390.5	418.3	449.5	479.8	519.5	573.1	597.9
نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام	7.1	7.5	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7	5.7	5.0
مجموع القطاع الصناعي	1907.1	1759.1	1814.6	2224.3	2710.3	3771.2	4331.7	4569.1	5517.1	3682.2	4778.3
نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام	46.2	41.6	40.1	42.3	44.1	49.9	50.9	48.8	49.7	36.7	39.7

المصدر: بنعزرين عزالدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000- 2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2012، ص 109.

يبين الجدول أعلاه، إنخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000-2004، حيث قدرت سنة 2000 بـ 39.2% وإنخفضت إلى 37.7% سنة 2004، أي معدل

إنخفاض قدر بـ (3.82-) ، وهذا راجع إلى التقلبات التي عرفتها السوق النفطية العالمية لتعود من جديد إلى الإرتفاع نتيجة لتحسن في أسعار المحروقات. كما سجلت الصناعة التحويلية إنخفاضا في نسبة مساهمتها في PIB ،حيث بلغت النسبة القصوى 7.5%حيث بلغت النسبة القصوى 7.5%سنة 2001، ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب من بينها ضعف الإستثمارات في الصناعات التحويلية، تآكل تجهيزات الإنتاج مما يجعل المنتوجات غير قادرة على المنافسة، بالإضافة ضعف تنافسية الصناعات العمومية وكذلك المشاكل المالية التي تمثلت في رفض البنوك تمويل مدخلات هذه الصناعات[24].

2) مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل:

الجدول رقم (03) : مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الإجمالية 2001-2010

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي العمالة	6400	6684	6980	7232	8868	8594	9146	9472	9735
القطاع الصناعي	748	804	935	998	1263	1027	1141	1194	1337
النسبة	11.7	12.02	13.4	13.8	14.2	12	12.5	12.6	13.7

المصدر: بنعزرين عزالدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000- 2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2012، 113.

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في العمالة سنة 2001 بـ 11.7%، وإستمرت في الزيادة حيث بلغت سنة 2006، 14.2% أي بمعدل نمو قدره 21.36 %، ثم تراجعت سنة 2007 إلى 12% ، لتعاود الإرتفاع سنة 2010 حيث بلغت مساهمته 13.7%، إلا أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة بسبب ضعف ديناميكية القطاع الصناعي.

أما عن العمالة في قطاع الصناعة التحويلية لم تتجاوز خلال الفترة المدروسة نسبة 4.46% في المتوسط العام من إجمالي العمالة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب من بينها حالة الركود الي شهدتها الصناعة التحويلية، عدم قدرتها على تشغيل كامل طاقتها الإنتاجية وعدم توسعها إلا في نطاق محدود جدا، عدم الاهتمام بالخدمات الصناعية المرافقة لعملية الإنتاج التي من شأنها زيادة فرص العمل[25].

3) تطور نمو القطاع الصناعي:

جدول رقم (04): تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام والخاص خلال الفترة 2000-2010

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
القطاع العام	-1.9	-1.0	-1.3	-2.2	1.9	-2.5	-1.06
صناعة الحديد والصلب، الميكانيك، إلكترونيك	2.2	7.1	2.0	1.3	3.9	-12.6	0.64
مواد البناء	6.4	8.4	10.3	-3.8	-1.6	-5.0	2.45
مواد غذائية	-8.9	-19.1	-15.7	-7.6	6.8	-3.3	-7.96
صناعة كيميائية	6.2	-8.5	-2.2	-3.1	2.5	-10.6	-2.61
الخشب والورق	-8.2	0.9	-0.7	-2.9	-11.9	14.8	-0.36
النسيج	-14.4	3.7	-14.4	-14.0	-1.1	-10.8	-8.5
صناعة الجلود	-6.0	-19.3	15.4	-15.9	-1.2	-6.3	-68.10
القطاع الخاص	5.3	6.6	2.5	2.1	-	-	4.12

المصدر: والي مريم، إشكالية تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باخي مختار- عنابة، الجزائر، 2015، ص 194.

يبين الجدول أعلاه تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام منه والخاص خلال فترة 2000-2010، ومن خلال معطيات الجدول يتضح أن القطاع العام سجل معدلات نمو سلبية، قدلر متوسط النمو بـ 1.06- %، هذا يدل على أن القطاع العام يعاني من إختلالات هيكلية ومالية أثرت سلبا على آداءه، كما سجلت باقي القطاعات الأخرى معدلات نمو سلبية خلال الفترة المدروسة ما عدا قطاعات الحديد والميكانيك والإلكترونيك ومواد البناء التي سجلت نسب نمو إيجابية بلغت 0.64% ، 2.45% كمتوسط وهي تعتبر القطاعات التي تأثرت إيجابيا.

كما سجل القطاع الخاص نسب نمو إيجابية، بلغ متوسط نموه السنوي 4.12%، إلا أن ذلك يعد غير كافي بالنظر للقدرات الحقيقية التي يمتلكها هذا القطاع، ويمكن القول بأن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع ما تسعى الدولة لتحقيقه بتطبيقها للإصلاحات الاقتصادية وبرامج تأهيل نظرا للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي، كما أن تدهور المناخ الإستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نم وتطور القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الإستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق البرامج التنموية[26].

ثالثا: إستراتيجية الجزائر لترقية القطاع الصناعي

تسعى الجزائر من خلال تبنيها الإستراتيجية الصناعية الجديدة، إلى إنعاش الصناعات الوطنية وتنمية القطاع الصناعي، وذلك من خلال وضع خطط للتنمية الاقتصادية من شأنها أن تحسن من تنافسية المؤسسات الوطنية وقدرتها على الدخول للأسواق الدولية، وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من النقاط من أهمها:

1- **تثمين الموارد الطبيعية:** وذلك من خلال تحسين إستغلال المؤهلات الطبيعية من أجل المرور من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهيأ وبقيمة مضافة أقوى.
2- **تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة**: من خلال إعطاء أهمية للصناعات الجديدة الغير موجودة أو التي تشهد تقصيرا، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال وبصناعة السيارات.
3- **إنتشار وتوسع حيز الصناعة**: مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أوالمناطق المتخصصة، فتطورها سيسمح بخلق تعاون بإستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة، وهذا التعاون سيكون إيجابيا لإحداث مناخ جزئي للأعمال وتعميق الإستثمارات[27].
4- **تطوير وتأهيل العنصر البشري**: إن الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساسا في نجاح كل سياسة صناعية بإعتباره عاملا مشجعا لإمتصاص التكنولوجيا وعصرنة الصناعات[28].
5- **ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر**: تلعب الإستثمارات الخارجية المباشرة دورا تكميليا وتدريبيا بالنسبة للإستثمار الوطني، وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الإستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها لفائدة المؤسسات الوطنية[29].

خاتمة:

تعد المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي، حيث يعد هذا الأسلوب من أنجح وسائل التنمية الحديثة، غير أنها تحتاج لمناخ إستثماري مناسب لتطورها، وإن لجوء الدولة إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية كإستراتيجية فعالة لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى المستوى الذي ترقى له المؤسسات الأجنبية وتحسين آدائها وتعزيز قدراتها التنافسية لم يحقق الأهداف المسطرة ولم يرقى بالمؤسسات والمناطق الصناعية إلى زيادة مساهمتها في النمو الإقتصادي والإجتماعي، فبعد أن تبينت محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات كبيرة الحجم، اتجهت الدولة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من برامج التأهيل التي شرع في تطبيقها بعد البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي والتي تمثلت في البرنامج الوطني لتأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج ميدا1 وبرنامج ميدا2 وبرنامج ميدا 3 الذي لم يشرع بعد في تطبيقه، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية.

نتائج الدراسة:

1- المناطق الصناعية عبارة عن تمركز مجموعة من المؤسسات قطاعيا وجغرافيا، تكون مترابطة فيما بينها أفقيا أو عموديا مما يمكنها من مواجهة تحديات وفرص مشتركة؛

2- إن إقامة المناطق الصناعية يحقق أهدافا إقتصادية وأخرى إجتماعية، من أهمها خفض تكاليف الإنتاج، زيادة الإنتاجية، زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، رفع المزايا التنافسية للمنتجات وخفض معدلات البطالة؛

3- تعتبر المناطق الصناعية وسيلة من الوسائل المساعدة في إزدهار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق اللامركزية الصناعية؛

4- برنامج التأهيل وسيلة من وسائل تحقيق ودعم التنافسية؛

5- يطبق البرنامج الوطني للتأهيل على المؤسسات التي ترغب في الإستفادة منه، فهو يؤثر على إستمرار نشاط المؤسسات، على مستوى التشغيل وعلى معدلات البطالة، كما يتعدى تأثيره إلى الجانب الإقتصادي ومختلف مؤشراته؛

6- القطاع الصناعي لم يتجاوب مع ما تسعى الدولة لتحقيقه بتطبيقها للإصلاحات الاقتصادية وبرنامج التأهيل نظرا للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛

7- تؤدي الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية إلى تكوين الكفاءات والخبرات الفنية والتنظيمية، تحقيق الجودة والتنافسية وخفض تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات: نوصي بضرورة

1- تشجيع وتوسيع نطاق المناطق الصناعية، من خلال توفير مزايا ضريبية وحوافز إستثمارية؛
2- تنشيط البحث في مجال المناطق الصناعية، وتنمية العنصر البشري من أجل رفع مساهمته في الإبداع والإبتكار وتفعيل دور المناطق الصناعية؛
3- تحسين البيئة الاستثمارية بهدف إستقطاب الإستثمارات الصناعية؛
4- تأهيل المحيط الإقتصادي والإداري والقانوني للمؤسسات ودعم البنية التحتية وتطوير وتهيئة المرافق في المناطق الصناعية؛
5- تقليص الإجراءات المعرقلة للإستفادة من برامج التأهيل؛
6- تحسيس مسيري المؤسسات وتوعيتهم بأهمية برنامج التأهيل وضروريتها لمواجهة المنافسة؛

7- الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ومحاولة إسقاط ايجابياتها بما يتماشى مع الإقتصاد الوطني.

الهوامش:

1- خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغاربية- دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، 2012، ص 22.

2- بريبش السعيد، طبيب سارة، التجمعات الصناعية كبديل إستراتيجي لبرامج التنمية التقليدية في الدول الناشئة- قراءات في التجربة الهندية وكيفية استفادة الجزائر منها، الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص 04.

3- طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2015، ص07.

4- نائل محمد إبراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الإقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسية مدينة غزة الصناعية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 18.

5- محمد راتول، صليحة فلاق، العناقيد الصناعية كآلية لمواجهة تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص06.

6- عبود زرقين، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون، 2014، ص 164.

7- طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 07.

8- بريبش السعيد، طبيب سارة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

9- مريمت عديلة، بن شرشال عزالدين، العناقيد الصناعية كتوجه حديث نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوإدارة المخاطر عرض تجربة دولية- عنقود سيالكوت بباكستان، ، الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص04.

10- خبابة صهيب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

11- زنادة سهيلة، بوعكريف زهير، مساهمة المناطق الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة- المنطقة الصناعية بسطيف نموذجا، الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص 05.

12- شوقي جباري، بوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية- قراءات في التجربة الايطالية، الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، المنعقد يومي 8 و9 نوفمبر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2010، ص ص 10،11.

13- عبود زرقين، مرجع سبق ذكره، ص 168.

14- مريمت عديلة، بن شرشال عزالدين، مرجع سبق ذكره، ص 05.

15- بريبش السعيد، طبيب سارة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

16- ناصر بوعزيز، الهادي لرباع، العناقيد الصناعيةالبديل الإستراتيجي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص 07.

17- عبود زرقين، مرجع سبق ذكره، ص 166.

18- بريبش السعيد، والي مريم، تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة مؤسستي CARAJUS وSAFILAIT نمودجا، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، 2014، ص09.

19- والي مريم، إشكالية تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باخي مختار- عنابة، الجزائر، 2015، ص ص127- 129.

20- عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص ص 125، 126.

21- إبتسام بوشويط، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 83.

22- طبايبية سليمة، عناني ساسية، آثار البرامج الإستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنفتاح الإقتصادي (2001-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد يومي 11 و12 مارس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص ص 22، 23.

23- والي مريم، ملرجع سبق ذكره، ص ص 142، 143.

24- بنعزرين عزالدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000- 2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2012، ص ص 109، 110.

25- المرجع نفسه، ص ص 113، 114.

26- والي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 194.

27- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية الجزائر حقائق وآفاق، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ... أم قطيعة، من الموقع: www.univ-bouira.dz/.../publications%20nationales ،ص07.

28- قريشي نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، ص 16.

29- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 08.